وزير التعليم العالي من حمص: استطاع الشباب تحقيق نتائج متميزة في المحافل الدولية ما انعكس إيجاباً على تصنيف جامعاتنا

انطلاق نهائي المسابقة البرمجية للجامعات.. والفرق الأولى ستتأهل إلى بطولة إفريقيا والدول العربية

تكريم ٥٤ خريجاً أوائل من جامعة البعث

حمص- يوسف بدور

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم أنه ورغم الحرب التي مرت على سورية والحصار المفروض عليها استطاعت إرادة الشباب تمثيل بلدهم في مختلف المحافل على المستوى الإقليمي والعالمي وتحقيق نتائج متميزة ومراتب متقدمة مما انعكس بشكل إيجابي على التصنيف العالمي لجامعاتنا، لافتاً لتطور مستوى المسابقة البرمجية السورية للجامعات لتصبح حالة سنوية منتظرة من قبل طلاب الجامعات، مما يؤسس لثقافة برمجية حقيقية تدعم المناهج الجامعية.

وانطلق أمس في كلية الهندسة المدنية النهائي الوطني الـ١٤ للمسابقة البرمجية السورية للجامعات «SCPC 24» بالمرحلة التجريبية الذي تستضيفه جامعة البعث، حيث بلغ عدد الفرق المشاركة ٦٥ فريقاً يمثلون الجامعات الحكومية والخاصة والجامعة الافتراضية السورية.

وفي كلمة له أشار إبراهيم إلى الطابع الخاص الذي تتمتع فيه المسابقة البرمجية بالتفوق والتميز والإبداع.

من جهته أكد رئيس جامعة البعث عبد الباسط الخطيب أهمية المسابقة البرمجية في إظهار مهارات جيل الشباب وإبراز ما يتمتعون به من قدرات تعزز دورهم في الارتقاء بمستوى المعلوماتية في سورية وجعلها تجاري التقدم المتسارع في العالم، مضيفاً: فالمسابقة الحالية في موسمها الرابع عشر التي تستضيفها جامعة البعث تتميز بوجود ٦٥ فريقاً يتكون كل منها من ٣ طلاب تم تأهيلهم كأفضل الفرق المشاركة في المرحلة الأولى من المسابقات البرمجية التي أقيمت على مستوى الجامعات.

وأعرب عن تمنياته للفرق المشاركة بتحقيق نتائج متميزة في المسابقة الوطنية التي تعتبر المرحلة التأهيلية الثانية للوصول إلى النهائي العالمي، فالفرق الحائزة على المركز الأول على المستوى الوطني ستتأهل للمشاركة في بطولة إفريقيا والدول العربية، مبيناً أهمية اليوم التدريبي للمسابقة البرمجية في تحضير المتسابقين لأجواء المنافسة واختبار نظام الاتصال وشبكة الحواسيب والتأكد من جهوزيتها من خلال التنافس لمدة ٥ ساعات في حل أكبر عدد من المسائل البرمجية خلال أقصر وقت، وذلك قبل الانطلاق الرسمي للمسابقة هذا اليوم «الخميس».

وبين الدكتور فادي مرشد مدير المسابقة البرمجية الجامعية في سورية أن جامعة البعث تسهم دائماً في دعم أي فعالية علمية محلية أو وطنية فكيف اليوم وهي تحتضن هذه الفعالية المهمة للمسار العلمي للجامعات وتنمية القدرات الإبداعية في مجال المعلوماتية والبرمجة لطلبة سورية أجمعين، مشيراً إلى أن جامعة البعث قامت بتأمين كل مستلزمات استضافة الفرق وتأمين المخابر والحواسيب والكوادر الإدارية لضمان نجاح المسابقة البرمجية، بدوره المنسق الإقليمي للمسابقة البرمجية في سورية جعفر الخير نوّه بأن المسابقة اليوم تعتبر أهم حدث جامعي في سورية وهي من أعرق المسابقات في العالم، وباتت الجامعات السورية من أهم الجامعات المشاركة في المنطقة العربية حيث تعمق المسابقة بين الطلاب مهارات البرمجة والتحليل المنطقي للمسائل وتكامل العلوم والمعارف للوصول إلى حلول أصيلة.

وأوضح رئيس اللجنة العلمية الإقليمية المشرفة على المسابقة حمد عبد الوهاب أن المسابقة تتم ضمن قواعد وشروط إدارة المسابقة العالمية، وتتضمن مسائل برمجية يتنافس فيها كل فريق مكون من ٣ أشخاص على جهاز حاسب واحد لمدة ٥ ساعات لحل أكبر عدد من المسائل بأسرع وقت.

بدورهم أكد عدد من الطلاب جاهزيتهم لخوض المسابقة بروح معنوية عالية ولاسيما الفرق التي تمثل جامعاتها للمرة الأولى، حيث بينت الطالبة تكريت بكر من جامعة حماه أنها المرة الأولى التي تخوض بها جامعتها المسابقة البرمجية السورية واستطاع فريقها تحضير نفسه بالتدرب على حل مسائل على الإنترنت من نموذج المسابقة.

أما الطالب يزن خليل من طلاب جامعة البعث فبين أن هذه المشاركة تعتبر الثانية له بالمسابقة حيث حصل فريقه على الميدالية البرونزية على المستوى الإقليمي العام الماضي، فالمسابقة البرمجية تدعم الفكر البرمجي لديهم وتساعدهم في تطوير مهاراتهم في التحليل المنطقي لحل أي مشكلة حياتية خاصةً مع انتشار ثقافة البرمجة حول العالم والتطور الهائل الذي تشهده مجالاتها.

من جهته لفت المتسابق من فريق جامعة حلب عبد الرحمن أهدالي إلى أهمية المسابقة في إظهار مهارات وإبداع المتسابقين وتعريفهم بالتفكير الصحيح وحل المشكلات بشكل منهجي وبرمجي وتنشيط روح العمل الجماعي داخل الفريق.

الطالب ميسان الديب من الجامعة الافتراضية السورية بمشاركته الثانية في المسابقة اعتبر أن مشاركة الطلاب في المسابقة هي من أهم الخطوات التي يمكن أن يقوم بها الطالب الجامعي لتنمية التحليل المنطقي والتفكير المميز لدى الطلبة.

وفي الغضون تم تكريم الخريجين الأوائل من كليات جامعة البعث والبالغ عددهم ٥٤ طالباً وطالبة بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم.

عزوف عن نظيرتها الخاصة بعد رفع أقساطها

موسم البحث عن المدارس الحكومية بدأ في حلب

٨٠ مدرسة خاصة في حلب منها ٢٢ ثانوية

حلب- خالد زنكلو

بحث أولياء أمور الطلاب، ممن هجروا المدارس الخاصة أو انتقلوا إلى أحياء جديدة، الخطا لإيجاد مدارس حكومية لأبنائهم قريبة من مناطق سكنهم، في رحلة بحث بدأ موسمها منذ إعلان وزارة التربية عن بداية العام الدراسي الجديد في ٤ الشهر القادم.

والحال أن الكثير من أولياء التلاميذ لا يعوّلون على تعميم وزارة التربية على مديرياتها بضرورة متابعة واقع المؤسسات التعليمية الخاصة ومدى التزامها بالأنظمة والقوانين والأقساط المعلن عنها، على الرغم من وضع الوزارة عدداً من المدارس الخاصة تحت الإشراف الكلي وإغلاق بعضها الآخر، وبغض النظر عن قرار الوزارة اعتماد تصنيف المدارس الخاصة بموجب النقاط لتحديد قيمة الخدمات التي تقدمها، اعتباراً من العام الدراسي القادم، بحيث يحدد مبلغ مالي لكل نقطة، ثم تجمع النقاط وتضرب بهذا المبلغ الذي جرى تحديده، لاحتساب قيمة الخدمات وفقاً لنقاط كل مدرسة.

يقول «محمد. و» العامل في القطاع الخاص لـ «الوطن»: معروف أن الكثير من أصحاب المدارس الخاصة من أصحاب النفوذ، يسهل عليهم الالتفاف على القرارات الوزارية أو عدم الامتثال لها على أرض الواقع، لذلك، لا أمل لنا بالاستمرار معها، مع رفعها أقساطها كثيراً مع رسوم النقل فيها.

ويعتقد آخر بأن الكثير من المؤسسات التعليمية الخاصة «مطارح استثمارية ومنشآت ربحية وليست تربوية وتعليمية في المقام الأول، ولمسنا مضاعفة العديد من المدارس الخاصة لأقساط الدراسة إلى أرقام فلكية، وبذرائع شتى، وصلت في بعضها إلى ١٠ ملايين ليرة للطالب الواحد، وهو رقم لا يمكن لمعظم أولياء الطلاب تحمله، ولاسيما إذا كان لديه أكثر من طالب، عدا مصاريف الاستعداد للعام الدراسي المكلفة والمرهقة، ولذلك بتنا نتوجه إلى المدارس الحكومية كبديل طبيعي وحتمي عن نظيرتها الخاصة».

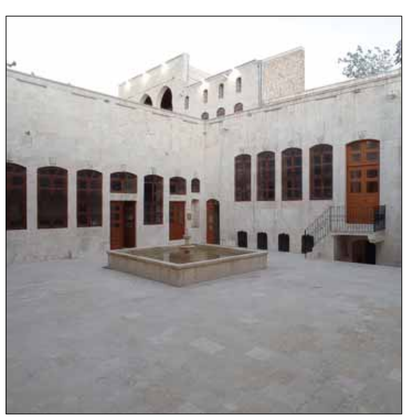

وفرض ذلك على أولياء الأمور اختيار المدرسة الحكومية المناسبة، يحدوهم الأمل بتسجيل أبنائهم في أقرب مدرسة إلى مقر سكنهم لتوفير جهد ونفقات النقل، إثر إلزام الوزارة مديري المدارس بتسجيل أي طالب تعليم أساسي من أهل الحي أو سكانه في المدارس الرسمية القريبة لسكنه، وكذلك الامتناع عن إجراء اختبار قبول بزعم تقييم مستواهم التعليمي تحت طائلة إنهاء تكليف المدير وإحالته للرقابة الداخلية، الأمر الذي يسهل على أولياء الطلاب اختيار مدارس لأبنائهم، بغض النظر عن مدى استيعاب الطلاب المسجلين فيها، والذي ينظر إليه لاحقاً.

ورأى موجهون تربويون، تحدثت إليهم «الوطن» أن المدارس الحكومية، وعلى الرغم من علاتها، ذات مخرجات تعليمية جيدة، وهي صمام الأمان لأغلبية شرائح المجتمع، بعدما حقق طلابها نتائج ممتازة في شهادتي التعليم، بدليل حصول طالبتين من مدرسة المتفوقين الحكومية بحلب على العلامة التامة في شهادة التعليم الأساسي للعام الدراسي الماضي.

وكانت دراسة بحثية صادرة عن مركز الشهباء للدراسات الإستراتيجية، ذكرت أن بيانات كتاب مديرية التربية بحلب عن التعليم الخاص أظهرت أن عدد مدارس التعليم الأساسي بلغ ٥٨ مدرسة، وعدد تلاميذ التعليم الأساسي ١٩٤٢٥ تلميذاً بوسطي ٢٦ تلميذاً في الشعبة الصفية الواحدة، في حين بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي ٢٢ مدرسة، ومتوسط عدد الطلاب في الشعبة الصفية الواحدة ٢٧ طالباً، مقابل وصول عدد المعلمين المؤهلين في التعليم الأساسي والثانوي إلى ١٦٠٤ معلمين.

نقيب أطباء الأسنان لـ«الوطن»: التعرفة الطبية الجديدة أصبحت جاهزة وبانتظار إصدارها من وزارة الصحة

الكثير من الخريجين يضطرون للسفر للاختصاص وبمبالغ كبيرة.. فلماذا لا يفتح باب التخصص للجميع؟

من المستحيل تطبيق التعرفة الحالية.. والنقابة قادرة على إلزام الأطباء في حال صدرت التعرفة الجديدة

محمد منار حميجو

كشف نقيب أطباء الأسنان زكريا الباشا أنه حتى الآن لم يتم الإعلان عن المفاضلة الخاصة للمركز الوطني والتخصصات الطبية التابع للنقابة، كاشفاً عن اجتماع تم مع وزارة الصحة منذ أسبوع وطلبت من النقابة بترشيح أسماء لتشكيل لجنة مشكلة بين الوزارة والنقابة لدراسة هذا الموضوع، لافتاً إلى أن النقابة رشحت أسماء وحتى الآن لم يتم إبلاغها من الوزارة عن مواعيد اجتماع اللجنة المشتركة في هذا الخصوص.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الباشا أنه سنوياً هناك ٥ آلاف خريج من كليات طب الأسنان في سورية ولكن القدرة الاستيعابية في المشافي الحكومية لا تتجاوز ٥٠٠ من الخريجين الذين يستمرون في الاختصاصات، مشيراً إلى أن هذا العدد غير كاف وخصوصاً حالياً لم يعد في العالم ما يسمى طبيباً عاماً وطبيباً مختصاً باعتبار أن الاتجاه حالياً هو نحو الاختصاص، معتبراً أن من هذا المنطلق فإن عدداً كبيراً من الخريجين يضطرون للسفر إلى خارج البلاد للبحث عن اختصاص ولو أنهم يدفعون مبالغ كبيرة على الرغم أن تكاليف الاختصاص في سورية لا تعادل إلا جزءاً من التكاليف التي يدفعها الخريج الذي يختص خارج سورية.

وأشار إلى أن الوزارة تتابع هذا الموضوع وذلك لإيجاد الصيغة القانونية لتغطية تكاليف التدريب في المركز التابع للنقابة وخصوصاً أن النقابة ليست لديها القدرة على تغطية كل هذه التكاليف وخاصة أن نفقات العملية التدريبية تصل إلى المليارات، وبالتالي فإن اللجنة التي يتم تشكيلها لدراسة هذا الموضوع وإيجاد الصيغ القانونية لإطلاق المفاضلة من جديد، معرباً عن أمله بأن يتم ذلك بشكل سريع لما في ذلك من أهمية لزيادة عدد الأطباء المختصين.

وفيما يتعلق بموضوع التعرفة الطبية الخاصة بأطباء الأسنان بين أنه تم الانتهاء من دراسة التعرفة الجديدة في اللجان المشتركة بين وزارة الصحة والنقابة وحالياً إن التعرفة أصبحت جاهزة وبانتظار أن تصدرها الوزارة باعتبارها المعنية في ذلك، مشيراً إلى أن هذه التعرفة المنتظر إصدارها مقبولة وذلك بأنها تراعي الطبيب والمريض، ومبيناً أن التعرفة الحالية معمول بها منذ عام ٢٠١٣ وبالتالي لا يوجد معيار لمحاسبة الطبيب المخالف باعتبار أنه لا يمكن إلزام الطبيب بهذا التعرفة وذلك لاستحالة تطبيقها في ظل غلاء المواد الطبية السيئ.

وأشار إلى أنه في حال صدرت التعرفة الجديدة فإن النقابة قادرة على إلزام أطباء الأسنان بها وخصوصاً في حال كانت التعرفة الجديدة تحاكي الواقع، مشيراً إلى أنه لا يوجد نقص في المواد الطبية السنية على الرغم من غلاء هذه المواد وصعوبة استيرادها نتيجة قانون قيصر الذي لم يستثن المواد الطبية.

وأشار الباشا إلى أن النقابة أصدرت منذ خمس سنوات نظام العمل بالعقود بين الطبيب والمريض ولكن للأسف فإنه لم يتم الالتزام بها بشكل كبير، على الرغم من أن هذا النظام يسهل على الطبيب والمريض أن يعلم كل منهما ماله وما عليه.

وفي السياق وفي ظل قبول العدد المحدد للتسجيل في الاختصاصات الخاصة بأطباء الأسنان يتساءل عدد من الخريجين: لماذا لا يفتح باب التخصص للجميع؟

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: التسعيرة الأخيرة لم تأخذ مفعولها بعد.. والمريض لديه خيار الذهاب إلى المشافي العامة

بعد صدور التعرفة الجديدة.. أطباء غير ملتزمين ويتقاضون ضعفها لتصل في بعضها إلى ١٥٠ ألف ليرة

مرام جعفر

ضعف التسعيرة النظامية، بل أكثر أجر المعاينة التي يتقاضاها بعض الأطباء من مرضاهم الذين يرهقهم الوضع الاقتصادي للبلاد، على الرغم من صدور التعرفة الجديدة والتي حدد فيها أجر معاينة الطبيب الاختصاصي بـ٤٠ ألف ليرة ولتصل إلى ٥٠ ألفاً للممارس أكثر من ١٠ سنوات، على حين أجرة الممارس العام ٢٥ ألف ليرة، «الوطن» جالت على عدد من الأطباء من مختلف الاختصاصات باستثناء بعض الأطباء المختصين بالأورام السرطانية، حيث بلغت معاينة بعض أطباء الجلدية والأعصاب ١٠٠ ألف يقابلها ١٥٠ ألفاً عند عدد من أطباء القلب.

مع العلم أنها ليست مشكلة جديدة، فهذه المشكلة كانت قائمة قبل أن تصدر وزارة الصحة التعرفة الجديدة لتستمر هذه المشكلة قائمة من دون أي اعتبار للتعرفة الجديدة عند بعض الأطباء وكأنها لم تصدر.

نقيب أطباء سورية غسان فندي اعتبر أن التسعيرة التي أصدرتها وزارة الصحة مؤخراً لم تأخذ مفعولها، مؤكداً أن هناك بعض الأطباء غير ملتزمين.

وفي تصريح لـ«الوطن» دعا فندي إلى تفعيل ثقافة الشكوى، مشيراً بالوقت ذاته إلى أن المريض المرهق مادياً لديه خيارات أخرى بالذهاب إلى المشافي والهيئات العامة والاستطباب بأقل التكاليف وأجور تكاد تكون زهيدة.

وعن عدالة أجور خدمات الأطباء، يرى فندي أنها غير عادلة مقارنة بسنوات ما قبل الحرب، قائلاً: الوضع الاقتصادي صعب على الجميع وإذا ما قارنا التسعيرة الحالية بما قبل الحرب وإذا ما تم قياسها بمعدلات تكاليف المعيشة يجب أن تكون أضعاف التسعيرة الأخيرة، مؤكداً أن الظروف الراهنة وضرورة تنظيم مهنة الطب تفرض سياقاً مختلفاً.

يشار إلى أن وزارة الصحة أصدرت قراراً رفعت بموجبه سعر الوحدة الجراحية من ٧٠٠ ليرة سورية إلى ٥ آلاف ليرة سورية، أي بما يزيد على ٦٠٠ بالمئة.

ووفقاً للقرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه تم تحديد أجور الإقامة في المستشفيات الخاصة والأقسام الخاصة استناداً إلى تصنيف الغرف في المستشفيات، حيث تحسب بنصف السعر المحدد من وزارة السياحة لغرف الفنادق، وتشمل أجورها الإقامة والإطعام في جميع غرف ودرجات تصنيف الغرف في المستشفيات وتعتمد أي تعديلات تصدر من وزارة السياحة، حيث يكون التصنيف غرفة درجة ممتازة وغرفة درجة أولى وغرفة درجة ثانية وغرفة درجة ثالثة، وذلك وفقاً للموجودات المطلوبة للإقامة ضمنها.

وقد وصف مصدر مسؤول في وزارة الصحة في تصريح سابق لـ«الوطن» التعرفة الجديدة بأنها تنسجم مع الواقع الراهن، وأنها شملت الوحدات الطبية وتعرفة الطبيب والخدمات المقدمة في كل المشافي العامة والخاصة.